بين سجن (ابو غريب) ومعتقل العدالة

صورتان وخفايا وذاكرة جمعية

عبد الكريم العبيدي

مطر وهواء بارد ولهفة توحد عيون المئات من العوائل التي تجمرت في وقت مبكر قبالة معتقل العدالة الكبير الواقع على ضفاف دجلة من جهة الكاظمية.

المطر بلل الاشجار لأول مرة .. والهواء البارد حشر العوائل بين الكتل الكونكريتية الضخمة.. اما اللهفة فظلت متأججة ولكنها غير مصدقة لما تسمعه وتراه من كلمات ومشاهد- غير مألوفة- وربما من تصنيع واقع "جديد".

هروب الى الأمس!

مازلنا نعتقد دائماً بين ما يحصل من وقائع وبين فواجع قديمة "وحية" رسمت حدود خرائطها وانساقها لتبقى آلية مفروضة، ربما لامد طويل فمن "المدهش" ان نرى رجال الشرطة يعاملوننا بود (!).. بل من المحال ان ينغمر كبار الضباط وسط موج من النساء والصبية والشباب وهم يقرأون الاسماء وينظمون (الطوابير) تحت سطوة اوامر صارمة تفرض عليهم احترام هذه العوائل والتعامل معها انسانياً وفق ضوابط اخلاقية وقانونية.. من المذهل حقاً ان لاتهان الاسر العراقية لان احد ابنائها متهم بقضية ما.. ومن "عجائب العالم الثالث الالف" ان تبقى عائلة المتهم بعيدة عن الخيانة والعمالة والاجرام، وان تبقى حقوقها مصانة وان تعامل الامهات والزوجات من قبل عناصر الأمن والشرطة كما لو انها جزء من اعراضهم !

هذه هي المشاهد التي حصلت قبالة بوابة سجن العدالة مؤخراً، وهي صور جديدة تقودنا الى صور المواجهات القديمة في معتقلات النظام السابق، يوم كانت العوائل تقاد كالبهائم والسبايا بالسوط والشتائم الثقيلة والإهانات والإساءات التي لا تحصى، وكيف كان "بعضهم" يدنس الاعراض ويمسك بالنساء من أي وضع يشتهيه ويدفعهن ويهينهن ويسقطهن على الأرض.

ولم لا ؟ فهذه المرأة هي زوجة "عميل ومجرم وخائن" (!).. وهذه العجوز هي ام "كلب" "باع" شرف عراق القائد" وتحالف مع المخطط الامبريالي الصهيوني والمؤامرات التي تحاك ضد امن النظام وصيانته.. وذاك شقيق هارب من الحروب وهذا اب للاجئ عاد بقرار كاذب ليرمي في جحور مظلمة !!

لقاء طارئ

ولكن ما حصل في معتقل العدالة يبين ان العدالة بين وزارة الداخلية وذوي المعتقلين اخذت منحى اخر ولاول مرة.

فقد جرت لقاءات حميمة بين المعتقلين الذين كانوا يرتدون الفانيلات البيض ويجلسون في صفوف موازية طويلة، امام مقاعد فارغة موازية لها امتلأت بعوائلهم.. كانت الاوامر تقضي بالسماح لدخول اثنين من عائلة كل معتقل تحاشياً لحصول فوضى، ما احزن الكثير من العوائل، خصوصاً القادمة من اماكن بعيدة.. اما الاطعمة الكثيرة التي تم إعدادها من قبل العوائل فقد تم رفضها تماماً وهذا ما احزن العوائل ايضاً.

واخيراً سمح لهم بادخال الملابس فقط، خصوصاً ان اغلب المعتقلين تم اعتقاله وهو يرتدي الملابس الداخلية أو الدشداشة على ابعد تقدير .

خطوات

بكاء وعويل واحتضان. واطفال تلقفهم المعتقلون وضاعوا بين ايديهم ونحيبهم !.. تجربة هي الأولى من نوعها التي تقوم بها وزارة الداخلية بحسب اللواء مهدي صبيح الغراوي / قائد قوات حفظ النظام الذي بين في مؤتمر صحفي عقده في مقر القيادة ان هذه التجربة ستعمم على محافظات القطر كافة، وستعقبها خطوة اخرى قبيل حلول عيد الفطر.

يقول اللواء الغراوي" حسب توجيهات وزارة الداخلية قمنا بتأمين الاتصال بين المعتقل واسرته لكي يعرف كل منهما ويطمئن على وجود وسلامة الآخر.. ولكي تعرف العائلة أسباب اعتقال ابنها ومكان تواجده حالياً.. واضاف وهذه هي الخطوة الثانية.. اجراء لقاء جماعي بين المعتقلين وذويهم يستمر لعدة ساعات، لتتعرف العوائل على احوال ابنائها والتهم الموجهة اليهم والطريقة التي تم التعامل بها معهم.. اما الخطوة القريبة القادمة فتتمثل باطلاق سراح العديد منهم، خصوصاً من تثبت براءته من خلال الاستجواب.

٩٣ معتقلاً

الفانيلا البيضاء التي وحدت المعتقلين كافة لم تصمد كثيراً ، فهؤلاء المعتقلون الذين تم القاء القبض عليهم اثر مداهمات واسعة قامت بها وزارة الداخلية مؤخراً في مناطق متفرقة من بغداد، تبين انهم أصحاب قضايا وتهم مختلفة.. فقد أوضح العقيد ظاهر فليح ،مدير استخبارات قيادة قوات حفظ النظام ان المعتقلين الذين تم اعتقالهم بموافقة قانونية هم خليط من المتورطين بزرع عبوات ناسفة ومهاجمة الشرطة والجيش وصنع السيارات المفخخة واضافة الى مغتصبي النساء والمتهمين باعمال الخطف والسلب والاعتداء علاوة على "ابرياء" تم اعتقالهم ضمن موجات الاعتقال وسيطلق سراحهم !

العقيد ظاهر قال ان عدد هؤلاء المعتقلين يبلغ (٩٣) معتقلاً وقد تم استجوابهم بطريقة حديثة اعتمدت الصور والكومبيوتر والمراقبة وغيرها.

واضاف: اعتقد ان عدداً من هؤلاء سيتم اطلاق سراحهم فيما ستحول قضايا الآخرين الى القاضي.

مداهمات ليلية

قصص عديدة يرويها بعض المعتقلين عن أسباب اعتقاله والتهم الموجهة اليه قال احدهم: عمري (١٤) سنة وتم اعتقالي اثر مواجهة حصلت بين رتل امريكي ومسلحين.. انا بريء !

اخر قال: احدهم رفع تقريراً كاذباً عني وفجأة تم اعتقالي فجراً انا بريء (!).

عدد من المعتقلين بين أسباب اعتقالهم كانت غير صحيحة ومبنية على الظن والاشتباه.. ولكن بعضهم اعترف انه ارتكب جريمته بسبب ضغوط وتهديد مارسته عليه جماعات معينة.

والكثير من المعتقلين اسهب في وصف عملية اعتقاله وطبيعة المداهمة التي حصلت له ولكنه استبعد ان يكون قد تعرض للتعذيب والاساءة داخل المعتقل أو في اثناء الاستجواب.. غير ان ما ظهر هو ان اغلب المداهمات وعمليات القاء القبض قد حصلت ليلاً، خلافاً لاوامر وزارة الداخلية التي منعت القيام بالمداهمات بعد منتصف الليل!

ويبدو ان بعض هذه المداهمات قد حصلت قبل صدور قرار وزارة الداخلية وهذا ما أكده اللواء مهدي الغراوي.

عمليات تعذيب

أكثر من معتقل بين انه تعرض لعمليات في اثناء استجوابه وبعضهم مازالت اثار التعذيب بادية على وجهه ويديه (!) ..

قال احدهم : تعرضت للتعذيب ثلاث مرات.. كانوا يعلقونني بالسقف وينهالون علي ضرباً ..

آخر قال: انظر هذه آثار التعذيب الذي يبدأ من الساعة الحادية عشرة ليلاً (!)..

وبعض المعتقلين الذين تعرضوا للضرب بدت عليهم اثار الخوف والرعب وهم يهمسون لي عن التعذيب ويتلفتون يمنة ويسرى !.

اللواء الغراوي قائد قوات حفظ النظام قال: لا علم لي بعمليات تعذيب .. وطلب مني ان "اشوفهم له" !!!

احداث ومجرمون في غرفة واحدة!

أكثر من سبعة اطفال معتقلين ضمن العديد من المعتقلين الكبار ومن بينهم مجرمون عتاة متهمون بالاغتصاب الجنسي والقتل وغيره.

اللواء الغراوي بين ان بعضهم سيطلق سراحه، وسيرحل الآخرون الى سجن الأحداث قريباً!!

المهم ان هؤلاء الصغار امضوا أكثر من شهر مع "اصدقائهم" المجرمين في قاعات المعتقل، واخيراً سيتم ترحيلهم!

وعود

الكثير من ذوي المعتقلين انهى المقابلة بتفاؤل واضح، على امل ان يتم لم شمل العائلة لاحقاً بموجب الوعود التي طرحت في اثناء اللقاء الجماعي، والتجاوب والتسهيلات التي قدمت لهم بدت جديدة في واقع السجون العراقية وفي ذاكرتها "العتيدة" التي مازالت تحتفظ بمشاهد نقرة السلمان والامن العامة والفضيلية والحارثية ووو.. وغيرها كثير !

المداخلات في إحداث الضرر تقصيراً

المحامي: ذاكر خليل العلي

يقع في كثير من الاحيان ان تتداخل مع العمل الضار الواقع من المسؤول مداخلة أو أكثر من مثل القوة القاهرة أو عمل المضرور نفسه ، أو عمل الغير ، أو غير ذلك ، فتساهم في إحداث الضرر ،

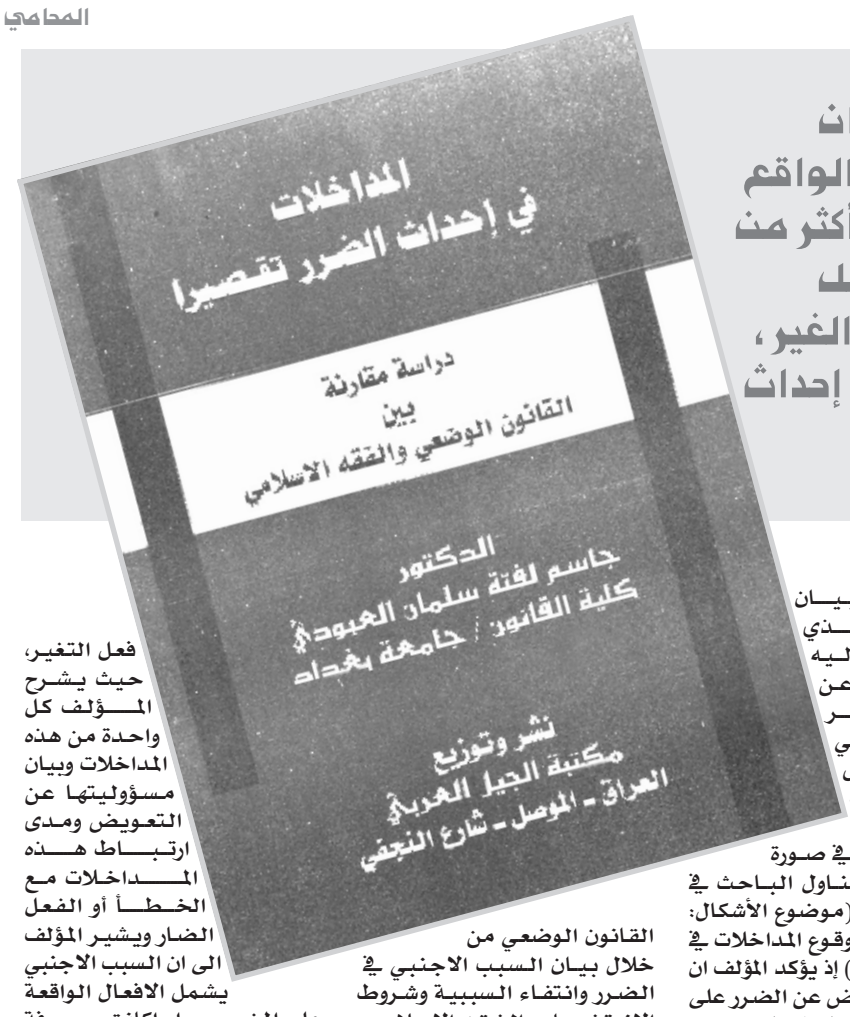

فاذا تعددت الظروف أو العوامل التي تساهم في احداث الضرر ا وتجتمع عليه، أصبحت مسألة تبين الارتباط بين العمل الواقع من المسؤول وبن الضرر امراً في غاية الدقة والصعوبة، بل ان هذا الارتباط قد ينقطع بحيث لا يصبح تحميل الفاعل شيئاً من المسؤولية، وقد يمتد من فعل الفاعل واحد أو أكثر من الأسباب المتداخلة بحيث يلزم توزيع المسؤولية وتحديد الفاعل وحده، وإذا اجتمع عدة اشخاص على إحداث الضرر والزام كل منهم بقسطه من التعويض، فان المضرور قد لا يحصل على التعويض بالكامل عندما يكون بعضهم معسراً تماماً، أو عندما تكون ملاءته ليست بالقدر الكافي لاداء قسطه من التعويض، وهذا يعني اهدار جزء من حق المضرور، الامر الذي حدا بجانب كبير من الفكر القانوني المعاصر الى طبع فكرة تعدد المسؤولين عن الضرر بطابع التضمان، وهذا هو ما دفع الباحث الدكتور (جاسم لفتة سلمان العبودي) الى تناول موضوع (المداخلات في احداث الضرر تقصيراً) في كتابه الذي صدر حديثاً عن مكتبة الجيل العربي بالموصل، من خلال تناول المسؤولية عن العمل غير المشروع هو الذي تتقرر في ضوئه مسؤولية الشخص الذي نسب اليه العمل الضار، أو تداخل عمله في احداث الضرر، وان هذا الأساس ينطوي على مواضيع اختلاف واشكال، وتناول الفصل الأول (مواضع الاختلاف والاشكال في أساس المسؤولية) تناول فيه في مباحث ثلاثة أو ضح الأول ركن الضرر الذي يتعين تغطيته بالتعويض واشار فيه الى ان الخطأ في المسؤولية التقصيرية يعني الاخلال بالتزام سابقه مع ادراك المخل اياه، والالتزام السابق هو واجب محدد أو عام يفرضه القانون على الكافة بعدم الأضرار بالغير، وعلى هذا فان للخطأ ركنين ركن مادي (أو موضوعي) هو الاخلال أو العمل المكون للخطأ، وركن معنوي (أو نفسي) هو ادراك المخل لذلك الاخلال، أي علم من يقع منه العمل بما يعمل، ويلخص المؤلف الى ان القوانين الغربية- بوجه عام- قد أقامت المسؤولية عن الأعمال الشخصية على أساس الخطأ الثابت وعلى هذا فان الموقف من أساس المسؤولية يتسم بالاختلاف بين بعض القوانين الغربية وبعضها الآخر وبالتفريد بالحكم في اطار القانون الواحد احياناً وينبسط هذا- ولا شك - على قيام المسؤولية في حالة وقوع المداخلات سواء بالنسبة الى الفاعل أو الى من يساهم في احداث الضرر، ويتناول المؤلف (موقف القوانين العربية وموقف الفقه الاسلامي) بالشرح والتفصيل، اما موقف القانون المدني العراقي فقد تناوله الباحث من خلال التعليق على نصوص القانون المدني العراقي وشرحها وبيان الأساس الذي استندت اليه المسؤولية عن العمل غير المشروع والتي تقوم على أساس الخطأ سواء جاء في صورة تعمد أو جاء في صورة تعد، فيما يتناول الباحث في المبحث الثاني (موضوع الأشكال: السببية عند وقوع المداخلات في (احداث الضرر) إذ يؤكد المؤلف ان الحكم بالتعويض عن الضرر على من وقع منه الفعل الضار يقتضي ان يتحقق علامة السببية أي قيام ارتباط مباشر بين الضرر والفعل في المسؤولية القائمة على أساس الضرر، وبين الضرر والخطأ في المسؤولية القائمة الخطأ بحيث يكون الضرر ناشئاً عن ارتكاب الفعل أو الخطأ أو بتعبير آخر- كما يورده المؤلف- ان يكون الفعل أو الخطأ هو احدث الضرر ويتناول الباحث السببية في القانون الوضعي من خلال بيان السبب الاجنبي في الضرر وانتفاء السببية وشروط الانتفاء والفقه الاسلامي والقانون المدني العراقي، فضلاً عن بيان ذلك من خلال تناول المواد القانونية بالشرح والتحليل والتعليق عليها.

ويتناول الفصل الثاني المعنون (مظاهر واحكام المداخلات في احداث الضرر) من خلال ايراد المظاهر المتداخلة في احداث الضرر ومنها مداخلة القوى القاهرة ومداخلة الفعل الضار ومداخلة فعل التغير، حيث يشرح المؤلف كل واحدة من هذه المداخلات وبيان مسؤوليتها عن التعويض ومدى ارتباط هذه المداخلات مع الخطأ أو الفعل الضار ويشير المؤلف الى ان السبب الاجنبي يشمل الافعال الواقعة على المضرور سواء اكانت موصوفة بالخطأ ام لم تكن حيث يناقش تحقق المسؤولية من خلال مساءلة استغراق خطأ احد الطرفين (الفاعل والمضرور) لخطأ الطرف الآخر ومسألة عدم استغراق خطأ احد الطرفين لخطأ الطرف الآخر (أو الخطأ المشترك ان صح التعبير) ويناقش المؤلف في مبحث اخر حكم تعدد المسؤولية حيث يشير الى انه اذا اجتمعت الاخطاء على احداث الضرر من دون ان يستغرق احدهما الآخر كنا امام تعدد المسؤولين عن عمل ضار، حيث يعد كل خطأ من تلك الاخطاء سبباً في احداث الضرر بأكمله، فيسأل من وقع منه عن التعويض، فكل مسؤول يكون في هذه الحالة متضامناً في التزامه مع الآخرين في تعويض الضرر فيحق للمضرور ان يطالب اياً منهم بكامل التعويض، مناقشاً ذلك بالمقارنة مع الفقه الاسلامي في موقفه من التضامن .

وينهي المؤلف كتابه بكلمة ختامية يشير فيها الى ان موقف التقنين المدني العراقي من أساس المسؤولية بدا له مشوباً بالاضطراب ومطبوعاً بالتباين والتناقض من خلال مناقشته لما ورد في المواد (١٦٨ و ١٩١و ٢٠٢و ٢٠٤و ٢١٨) من القانون المدني العراقي.

ان هذا الكتاب ناقش موضوعاً شائكاً في التقنين المدني العراقي وبعض القوانين الغربية مقارناً بالفقه الاسلامي واورد الباحث العديد من القرارات القضائية (العراقية والعربية والاجنبية) التي تساند أو تناقض وجهة نظره مما يدل على سعة افقه وعمق تفكيره القانوني والفقهي وذلك من خلال رجوعه الى العشرات من المصادر القانونية ومصادر الفقه الاسلامي المتعددة مما اعطى للكتاب قيمة علمية اضافية فضلاً عن اللغة المتميزة التي كتب فيها المؤلف كتابه والتي اوصلت الينا ما اراد قوله بكل يسر وسهولة بعيداً عن الزيادات والحشو فكانت الوسيلة سهلة ميسرة متناسبة مع الفكر القانوني العراقي ويذكر ان المؤلف سبق ان اصدر كتاباً بعنوان (الموقف القانوني من قاعدة عدم جواز انتفاع الغير بالعقد) عام ١٩٩٧ .

ثقافة قانونية

قضايا وقرارات

اذا كان الثابت في الوقائع ان شاغل العقار لم يكن مستاجرا وان وضع يده عليه دون وجه حق فيتعين القضاء بمنع معارضته للمدعي فيه لانه غاضب.

القرار

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الحكم المميز صحيح وموافق للقانون وذلك ان الثابت من وقائع الدعوى ان المميز يشغل العقار موضوع الدعوى دون ان يكون مستاجراً له فيكون وضع يده على العقار من دون وجه حق ويعتبر غاصبا مما يتعين معه الحكم بمنع معارضته للمدعي وتسليمه له خالياً من الشواغل. وحيث ان الحكم المميز قد التزم في قضائه بوجهة النظر المتقدمة لذلك قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل رسم المميز وصدر القرار بالاتفاق.

يمتنع قانوناً على الواقف الرجوع عن وقفه الخيري بعد انشائه

القرار

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الحكم المميز غير صحيح ذلك لانه يمتنع قانوناً على الواقف الرجوع عن وقفه الخيري بعد انشائه كما لا يلزم لاثبات الواقف وجوب تسجيله بدائرة التسجيل العقاري لان حجة الوقف تغني عن ذلك نظراً لان الوقف هو من قبيل الاسقاطات، لذا قرر نقض الحكم المميز اذا خالف هذا النظر واعادة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفق ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة، وصدر القرار بالاتفاق.